



العدد 13403 - تاريخ النشر 21/09/2010

تاريخ الطباعة: 21/09/2010

البنوك الإسلامية تنزلق في سوء منقلب التورق



محمد الفريز

أشرت في مقالي السابق إلى أن منتج التورق الذي تقدمه البنوك الإسلامية قد يكون له تأثير بصفة مباشرة، أو غير مباشرة، في ارتفاع نسبة تضخم الطلب الذي شهدته دول الخليج في السنوات الأخيرة، وأعتقد أن هذه الاشكالية كفيلة بضرورة إعادة النظر في هذا المنتج من الناحية الشرعية في ظل التزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق المصلحة ودفع المفسدة. لا يقف منتج التورق عند هذا الإشكال فحسب، إذ انني بعد التأمل والنظر وجدت أن هذا المنتج فيه اشكاليات علمية أخرى تعارض اصول المصرفية الإسلامية ومنها:

1 - من المعلوم ان المصرفية الاسلامية لها سياسة ائتمانية خاصة بها، الا ان هذه السياسة جعلتها الشريعة الاسلامية خادمة لأدوات التمويل الاسلامي - كالبائع والسلم والمضاربة والاستصناع والمشاركة والإجارة - لا العكس، وهذا يعني ان أدوات الائتمان

يجب أن تكون خادمة للنشاط الاقتصادي القائم على السلع والخدمات، وهذه المنهجية المستقرة لا يستقيم معها منتج التورق، وذلك لأن العميل المتورق يبني علاقته مع البنك في الظاهر على الائتمان لا السلعة، ويجعل السلعة خادمة له لتبلغ به الهدف الذي يصبو إليه، وهو السيولة، وهذا الخلل المنهجي لو سكتنا عنه سنين طويلة، فإنه سيتسبب في إشكالين، أولهما ان النشاط الاقتصادي القائم على السلع والخدمات سيكون خادماً لأهرامات الديون التي تسبب فيها هذا المنتج، فيعيش عامة الناس وبسطاؤهم في اهرامات الديون، اما الثاني فهو أن تراكم هذه الأهرامات يؤدي -لا محالة- الى أحداث نزيف داخلي في الهيكل الاقتصادي، بسبب تسلط اصحاب الثروات على كمية محدودة من السلع والخدمات بقصد تقديم توفير الائتمان لعامة الناس، وهذا يخالف ما امر به القرآن الكريم، حينما نهى عن تحريك رؤوس الاموال بين الأغنياء دون غيرهم.

2 - ان التداول الحقيقي للسلع والخدمات يحقق قيمة مضافة للاقتصاديين المحلي والخارجي، وذلك من خلال العرض الكلي لها، وهذا الامر غير متحقق في التورق، وذلك لان السلعة تدور بين الاطراف الاربعة (التاجر، البنك، العميل، المشتري الاخير) مما يقضي بقاءها في سوق مغلق لتداول السلع محل التورق، وتضييع فرص ثمينة على السوق الحقيقي الا قليلا.

3 - تقوم الصيرفة الاسلامية على ان كل اداة من ادوات التمويل الاسلامي تقدم منفعة حقيقية للاقتصاد الجزئي، الذي يؤدي نجاحه الى نجاح الاقتصاد الكلي، واذا تركت البنوك الاسلامية هذه الادوات رغبة في منتج التورق -بناء على انه منتج قليل المخاطر مقارنة ببقية الادوات- فإنها ستتحول بعد سنتين الى مؤسسات متخصصة في التمويل النقدي، فتشجع عامة الناس على الانفاق الاستهلاكي، ويستمر الناس الاستدانة، حتى تكون حياتهم كلها ديونا في ديون.

هذه بعض الاشكاليات العلمية في منتج التورق، ولا ادري أفطنت البنوك الاسلامية لهذه الاشكاليات ام لا؟ وان كانت قد تفتنت لها، فإنه يجب عليها العمل على حلها كي تستقيم اصول هذه الصناعة الفتية التي نتمنى لها النجاح في اقرب وقت.

د. محمد الفريز
باحث في النظام المالي الإسلامي
mfuzaie@gmail.com

جريدة القيس